الزراعة تكرم مجموعة من رجال الأمن

ضبط تسعة أطنان مبيدات مهربة شديدة الخطورة ومحظور استيرادها

■ ،،الحديدة /سبأ

ضبطت وزارة الزراعة والري بالتعاون مع رجال الأمن بمديرية القناوص محافظة الحديدة أمس ثلاث شحنات محملة بـ٩ أطنان مبيدات مهربة وممنوعة دخلت البلاد بطريقة مخالفة للقانون وبدون تراخيص مسبقة من الجهة المختصة.

وأوضح وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور لـ(سبأ) أن المبيدات المضبوطة تحوي مبيدات مزورة وخطيرة جداً إلى جانب مبيدات ممنوعة معبأة في عبوات تحمل لاصق لشركات وهمية غير معروفة.

وأكد أن الوزارة ممثلة بالهيئة العامة لتطوير تهامة قامت بتحريز تلك الكميات وضبطها وإرسالها إلى النيابة المختصة بمحافظة الحديدة والتي بدورها أحالت المبيدات المضبوطة إلى الهيئة العامة لتطوير تهامة لأخذ عينات منها وتحليلها مخبرياً للحصول على النتائج التفصيلية الدقيقة الخاصة بتلك المبيدات.

واعتبر مجور أن دخول مثل تلك الكميات من المبيدات الممنوعة والخطيرة يشكل كارثة بيئية وصحية بكل المقاييس وأن الأضرار الناجمة عن تلك المبيدات يتأثر بها كافة أبناء المجتمع.. داعيا إلى تكاتف كل الجهود الرسمية والشعبية لمواجهة ظاهرة تهريب المبيدات.

وأكد أن الوزارة حريصة على تطبيق قانون تنظيم تداول المبيدات ولائحته التنفيذية ولن تتهاون مع المخالفين، مهيبا بتجار ومستوردي المبيدات بالالتزام بالقانون واللوائح المنظمة لعملية استيراد المبيدات والحصول على تصاريح مسبقة من الجهة المختصة (الإدارة العامة لوقاية النباتات).

وشدد على ضرورة أن تكون المبيدات التي تدخل اليمن لغرض مكافحة الآفات النباتية مطابقة للمواصفات المحددة والمتفق عليها وأن تكون مبيدات صديقة للبيئة تؤدي دورها في خدمة التنمية الزراعية في ظروف آمنة لا تؤثر على الحياة البيئية والصحية.

وأشاد وزير الزراعة بجهود رجال الأمن ودورهم في ضبط المبيدات المهربة .. داعياً القائمين على مختلف المنافذ إلى استمرار اليقظة لضبط مهربي المبيدات ومستورديها بطريقة مخالفة للقانون.

يشار إلى أن وزارة الزراعة وبالتعاون مع رجال أمن محافظة صنعاء ضبطت نهاية شهر رمضان المنصرم ٢٠ طنا من المبيدات المهربة والممنوعة وتم تحريز الكميات في مخازن الإدارة العامة لوقاية النباتات وتم إحالة القضية إلى النيابة المختصة لاتخاذ الإجراءات والضوابط القانونية بحق المخالفين والمهربين لتلك المبيدات، كما تم التنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وعدد من الجهات المعنية باعتبار تهريب المبيدات قضية أمن قومي يجب تعاون الجميع لمحاربتها ومواجهتها بشتى الوسائل.

إلى ذلك كرمت أمس وزارة الزراعة والري مديري امن مديريتي القناوص والزيدية بمحافظة الحديدة وعدد من رجال الأمن بالمديريتين الذين قاموا بضبط ثلاث سيارات دينه على متنها أكثر من ٨٨٠ كرتوناً وكيساً من المبيدات والأسمدة الحشرية المهربة وغير المصرحة والممنوع تداولها بالجمهورية اليمنية لسميتها الشديدة.

وفي الحفل الذي أقيم بالهيئة العامة لتطوير تهامة أشاد الدكتور/ عبدالسلام الطيب رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة برجال الأمن البواسل الذين قاموا بأداء واجبهم على أكمل وجه من خلال ضبط هذه المبيدات المهربة الشديدة السمية والمسرطنة رغم الإغراءات المادية التي حصلوا عليها من خلال الرشاوى التي بذلت لهم إلا أنهم أصروا على أداء واجبهم في القبض على هذه السموم المحرمة دوليا التي ستصيب الجميع بالأمراض الخطيرة والقاتلة.

مشيرا إلى أن هذا التكريم لرجال الأمن يأتي بناء على توجيهات واهتمام وإشراف وزير الزراعة والري المهندس/ فريد مجوربتكريم الذين قاموا بضبط هذه الكمية الكبيرة من المبيدات المهربة ومن ثم أحالتها إلى النيابة العامة ,مبديا استعداد الوزارة وهيئة تطوير تهامة لتدريب ورفع الوعي لدى رجال الأمن بالنقاط الأمنية بالمبيدات المهربة والممنوع تداولها في البلاد .

من جانبه أشار العقيد/ جميل الصالحي مدير امن مديرية القناوص في كلمته نيابة عن المكرمين إلى أهمية هذا التكريم الذي يعد بالفعل حافزا معنويا كبيراً لرجال الأمن المكرمين بالمديريتين الأمر الذي سيؤدي لرفع يقظتهم الأمنية .. مطالبا وزارة الزراعة وهيئة تطوير تهامة إلى المزيد من التنسيق والتعاون وتزويد النقاط الأمنية بقوائم المبيدات والأسمدة الممنوع تداولها بالبلاد لكي يكونون على علم بها والعمل على ضبطها .

عقب ذلك قام رئيس الهيئة ومعه الدكتور/ السقاف عبد الرحمن مدير عام الهيئة بتكريم رجال الأمن بشهادات تقديرية ومبالغ مالية.

ورشة لمناقشة الفرص الاستثمارية أمام سيدات الأعمال بذمار

■ ،،ذمار/ سبأ

تبدأ بمحافظة ذمار اليوم فعاليات ورشة عمل خاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة لسيدات الأعمال في اليمن والتي تنظمها على مدى يومين الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ومؤسسة جي أي زد الألمانية للتنمية.

وأشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالمحافظة محمد بن محمد دادية في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى استكمال كافة الترتيبات الخاصة بعقد الورشة واستقبال المشاركات والبالغ عددهن ٣٠ سيدة أعمال يمثلن ثمان محافظات هي ذمار وأمانة العاصمة و تعز وإب وصنعاء، وعدن وحضرموت والحديدة.

وأوضح أن الورشة ستناقش الفرص الاستثمارية والمعوقات التي تعترضها، فضلا عن طرح رؤية المشاركات لتجاوز هذه الصعوبات من أجل إتاحة الفرصة لهن لممارسة نشاط استثماري بشكل أوسع وفي ظروف مناسبة.

ولفت دادية إلى مشاركة عدد آخر من الجهات في هذه الورشة وعدد من المختصين في مجال الاستثمار بأوراق عمل تناقش مختلف القضايا المرتبطة بالاستثمار الفرص المتاحة في الجمهورية اليمنية، وفي المقدمة الهيئة العامة للاستثمار ومصلحة الضرائب.

إنجاز ٨٠٪ من مشروع مول تعز الاستثماري

■ ،،تعز / سبأ

تفقد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة تعز محمد أحمد الحاج أمس المشروع الاستثماري هايبر المستهلك ومول تعز بمنطقة الحوبان والممول من قبل المستثمر حسين التميمي بتكلفة ٤٠ مليون دولار والذي سيتم افتتاح المرحلة الأولى منه خلال الأشهر القليلة القادمة.

واستمع الأمين العام من المدير التنفيذي للمشروع المهندس محسن هيوه، إلى شرح حول سير العمل في المشروع ونسبة الإنجاز في الأعمال الإنشائية للمشروع والتي وصلت ٨٠ ٪، ويعد من أكبر المشاريع الاستثمارية غير الصناعية في المحافظة ويحتوي المشروع الذي يقع على مساحة ٣٦.٥٠٠ متر مربع على هايبر المستهلك ومخابز و مول تجاري مكون من سبعة أدوار.

وأشار أمين عام تعز إلى أهمية المشروع الذي سيتم افتتاحه أمام الجمهور خلال الاحتفال بالأعياد الوطنية المباركة هذا العام، معربا عن أمله في إنجاح هذا المشروع الاستثماري في المحافظة ليكون مشروعا استثماريا مشجعا للحركة الاستثمارية المأمولة في المحافظة في المستقبل.

افتتاح معرض للمنتوجات بمدينة سيئون

■ ،،سيئون/سبأ

افتتح وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون الوادي والصحراء فهد صلاح الأعجم أمس الأول بمدينة سيئون محافظة حضرموت معرض المنتوجات لعام ٢٠١٢م، الذي نظمته جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركيا بوادي حضرموت.

واشتمل المعرض على العديد من المنتوجات اليدوية والأعمال الفنية، بالإضافة إلى فنون الطبخ وصنع الحلويات.

وأشاد الوكيل الأعجم بمحتويات المعرض، حاثا القائمين على الجمعية السعي لتسويق هذه المنتجات بالتعاون مع الجهات الاجتماعية والخاصة بالمجتمع.

وأشار إلى أن المعاقين حركيا هم جزء من المجتمع الذي يجب عليه الاهتمام بهم كبقية الفئات الأخرى.. مؤكدا أن السلطة المحلية ستقدم الدعم اللازم للجمعية بما يكفل تنفيذ انشطتها المختلفة .

ينعقد بمدينة ميامي خلال الفترة ٢٤-٢٥ من سبتمبر الجاري

رجال أعمال يمنيون يشاركون في المعرض والمؤتمر الأمريكي للأغذية بولاية فلوريدا الأمريكية

■ ،،كتب /أحمد الطيار

يتوجه عدد من رجال الأعمال اليمنيين المتخصصين في مجال الأغذية والمشروبات نهاية الأسبوع القادم إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في المعرض والمؤتمر الأمريكي للأغذية والمشروبات والذي سينعقد في مدينة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية خلال الفترة ٢٤-٢٥ من سبتمبر الجاري.

وقال رئيس مجلس الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة حسن الكبوس في حفل نظمته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء للوفد المشارك أمس أن الوفد التجاري اليمني سيعرض عدداً من المنتجات الغذائية اليمنية وسيكون على رأسها البن اليمني الأصيل والشاي ،لافتا إلى أن الوفد يتكون من ١٧ رجل أعمال يمثلون كبريات الشركات اليمنية المعنية بالغذاء والمشروبات والمنتجات الاستهلاكية المختلفة.

وأشار الأخ الكبوس إلى أنها المرة الأولى التي يشارك فيها القطاع الخاص بوفد بهذا المستوى في معرض داخل الولايات المتحدة الأمريكية .. موضحاً أن المشاركة تمثل فرصة لخلق علاقة تجارية بين الشركات اليمنية والشركات الأمريكية وتزيد من فرص استقطاب المستثمرين الأمريكيين إلى اليمن.

من جانبه قال سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فايرستاين: إن مشاركة الوفد التجاري اليمني يعد تطورا ملموسا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانب الأمريكي والجانب اليمني ،معتبرا أن دعوة رجال أعمال أمريكيين للاستثمار في اليمن خلال المرحلة المقبلة يعد أولوية بالنسبة للسفارة .

وأوضح فايرستاين أن هذا الوفد يعد ثاني وفد تجاري يزور الولايات المتحدة الأمريكية منذ ٢٥ عاما،مشيرا إلى جهود السفارة في تعزيز مستوى العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين ،كاشفا عن أن السفارة تنسق حاليا لزيارات أخرى لاسيما للقطاع الخاص المعني بالاستثمار في قطاع الطاقة.

من جانبه أشار الأخ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة إلى أنه سيتم على هامش المؤتمر التنسيق عقد عدد من اللقاءات الثنائية مع مصنعين أمريكيين ومصدرين للمنتجات الغذائية والمشروبات .

مشيرا إلى حرص الجانب اليمني على تعزيز التعاون وإقامة شراكات مع المصنعين والمنتجين الأمريكيين للغذاء وبحث تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وشدد صلاح على أهمية عقد لقاءات ثنائية مع رجال الأعمال الأمريكيين وفتح علاقات تعاون معهم وبحث فرص الاستثمار المشترك في اليمن وتعزيز التعاون خصوصا في مجال التسريع بالإجراءات المطلوبة للسفر ولقاءات الوفود المشتركة من البلدين.

من جانبه أعرب أحمد محمد جعمان رئيس لجنة رجال الأعمال الشباب في الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة أن المعرض الأمريكي كبير وسيزوره عشرات الآلاف من الزائرين وتشارك فيه كبريات الشركات الأمريكية في مجال الغذاء والمحاصيل ويمثل فرصة لرجال الأعمال اليمنيين بأن يستفيدوا من التقنية الحديثة في الصناعات الغذائية وخلق علاقات تجارية واستثمارية بين الشركات الأمريكية واليمنية .

بنك الأمل للتمويل الأصغر يرفع رأس ماله إلى ٤ مليارات ريال

■ ،،الثورة / قاسم الشاوش

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك الأمل للتمويل الأصغر أمس بمدينة المكلا اجتماعها الأول برئاسة عمر عبد الرحمن باجرش رئيس مجلس الإدارة وبحضور أعضاء الجمعية العمومية...

وفي الاجتماع استعرض باجرش، تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك خلال الفترة من ٢٠٠٨- ٢٠١١م وتمت المصادقة عليه، كما استمعت الجمعية العامة لتقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية للأعوام من ٢٠٠٨م-٢٠١١م وتم المصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر لتلك الأعوام، بالإضافة إلى إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عن البيانات المالية لتلك الفترة.

كما تم مناقشة مقترح زيادة رأس مال البنك بغرض زيادة قدرة البنك الإقراضية لعملائه خلال الفترة القادمة، حيث وافقت الجمعية العمومية غير العادية بالإجماع على زيادة رأس مال البنك المصرح بها من اثنين مليار إلى أربعة مليارات.

ومن جانبه أكد المدير التنفيذي للبنك محمد صالح اللاعي، بأن البنك قد واصل خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٢م دوره التنموي في تمويل المشاريع في مختلف القطاعات بالرغم من استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد، فلقد منح البنك ١٠٠.١٤ قرضا لعملائه من أصحاب المشاريع والأنشطة الصغرى بقيمة تزيد عن ٧٥٢ مليون ريال يمني. وبهذا يصبح عدد القروض التي منحها البنك منذ تأسيسه عام ٢٠٠٩م حتى نهاية أغسطس ٢٠١٢م تزيد عن ٥٠ ألف قرض موزع بمحفظة موزعة قدرها ٢.٥٧٠ مليار ريال.

وفيما يخص جانب الخدمات المصرفية نوه اللاعي إلى قيام البنك بإدخال العديد من الخدمات المصرفية الجديدة مؤخرا مثل خدمة الحوالات الداخلية وباقل الرسوم وخدمة الحوالات الخارجية مع شركة مونئ جرام العالمية وخدمة الجوال المصرفي، حيث أصبح بالإمكان إجراء حوالة مالية عبر الخدمة وتسديد العديد من الفواتير مثل فواتير الهاتف النقال والثابت وفواتير المياه وفواتير الكهرباء.

كما أكد اللاعي حرص إدارة البنك على تنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك التي رسمها مجلس الإدارة والجمعية العمومية والتي جاءت تجسيداً لأهداف إنشاء البنك وأغراضه التنموية في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود من أصحاب الأنشطة.

اقتصاد السوق الاجتماعي

4-4

هل يمكن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في الدول المختلفة؟

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

□ ،،اختتاماً للمقالات الثلاثة السابقة حول اقتصاد السوق الاجتماعي تنظر هذه المقالة الرابعة والأخيرة في إمكانية تطبيق منهج اقتصاد السوق الاجتماعي على الدول المختلفة وكذلك المعنى الحقيقي والجوهري لمثل ذلك التحول والذي يتجاوز النشاط الاقتصادي إلى أسس وركائز الدولة المؤسساتية والديمقراطية. ويثير بعض المفكرين والاقتصاديين سؤالاً جوهرياً حول إمكانية تطبيق منهج اقتصاد السوق الاجتماعي على الدول المتحولة من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي والسياسي الديمقراطي، كما حصل في الجمهورية اليمنية التي أعلنت في مايو ١٩٩٠ ورغم أن الأغلب يرون في النموذج الألماني لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي حالة تاريخية خاصة، إلا أن الأزمات التي تجاوزتها الدول التي تبنت هذا المنهج وكذلك تطوره عبر السنين أثبت قابلية تطبيقه على البلدان المختلفة من خلال توسيع أو الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ويتسم نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بمجموعة من الخصائص، أهمها المرونة والتي يقصد بها إمكانية زيادة أو تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب مراحل تطور الدولة والضرورة والاحتياج، وكذلك الانفتاح الذي جعل هذا النظام يتميز بالكفاءة والتطور والابتكار نظراً لقدرته على التعامل مع المتغيرات والأحداث الداخلية والخارجية.

فمع مرور السنوات، اتجهت نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي نحو العمل بقوى السوق مع الاحتفاظ بالجوانب الاجتماعية بحسب الحاجة والضرورة. بل إن البعض يرى أن التزام اقتصاديات العالم بمبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي يجنب العالم الأزمات المالية والاقتصادية أصلاً، خاصة وأن السوق الحرة أداة غير مسئولة للتطور وقيمها الأخلاقية عمياء، وبالتالي فاقتصاد السوق الاجتماعي يعتمد على الدولة في المحافظة على النظام وإعطاء الناس الإطار الذي يطور قدراتهم وفرصهم الاقتصادية، ويجعل من الممكن التغلب على التخلف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية.

فالأمر الهام أن هذا النظام ينشئ توازناً ديناميكياً بين مكونات العملية الإنتاجية والسياسية والمجتمعية باعتباره نظاماً مرناً ومفتوحاً للأفكار الجديدة والتطورات، وبالتالي يطمح إلى التحسين المستمر عن طريق فحص فعاليته ونتائجه من خلال المقارنات الدولية ورضا المواطن. وتستطيع الاقتصاديات التي تتبنى هذا المنهج أن تتعامل مع الظروف والمتغيرات المختلفة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، فمثلاً عند زيادة معدل البطالة تتدخل الدولة ويكون دورها أكثر فاعلية، وعلى العكس من ذلك في حالة التوظيف الكامل.

لذلك، يكون دور التقييم والمتابعة العملية والعلمية له من خلال الخبراء وراسمي السياسات الاقتصادية أمراً مطلوباً لوضعه دوماً في المسار الصحيح.

ويظهر تساؤل آخر حول التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي كتحدّ في حد ذاته، خاصة لتبرير هجر فلسفة اقتصاد السوق الحر الذي تتبناه الدولة اليمنية والمنصوص عليه في دستورها الحالي إلى فلسفة أو منهج آخر كاقتصاد السوق الاجتماعي. ويتبادر إلى الذهن مجموعة تساؤلات، أولها أننا قد نحتاج في حال الخوض في هذه التجربة وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة أن نعود مرة أخرى للبحث عن فلسفة ونظام جديدين، وهكذا نستمر في عمل دائري لا ينتهي. لذلك، فإن أي تحول أو تغيير في المنهج الاقتصادي يستوجب الدراسة العميقة لطبيعة النظام الاقتصادي وجوانبه السياسية والاجتماعية وخصائصه والسياسات الاقتصادية التي اتبعها وتقييم النجاح والفشل وأسبابه، ومن ثم البحث في البدائل النظرية ودراستها وتقييم تطبيقاتها والنظر في مقومات ومتطلبات نجاحها.

الأهم، أن على الحكومات تجديد طرائقها في الإدارة وتمكين الناس من المشاركة الشعبية في الحكم والتنمية. كما أن اعتماد آليات السوق لا يعني أن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها تجاه المجتمع، إذ أظهرت تجارب دول آسيوية عديدة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا تحقيق تطور ملحوظ باعتماد اقتصاد السوق الحر الذي ارتبط بدور فاعل وأساسي للدولة في تطوير البنية التحتية وتطوير التعليم والتدريب النوعي للقوى العاملة وتقديم الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل، وأولاً وأخيراً توفير مناخ موات للاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي اليمن، مع التحول الديمقراطي وتبني التعددية السياسية والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الحر، واللذين أصبحا واقعاً لا يمكن الرجوع عنه في ضوء الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، فإن الدولة ملزمة في إدارتها للشأن الاقتصادي بإشراك جميع الفاعلين ومنهم المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني من جماعات الحفاظ على البيئة وجمعيات حماية المستهلك وغيرها، كل حسب طاقاته وقدراته. لذلك، تجري الحكومات مشاورات قبل إصدار القوانين أو تبني سياسات من شأنها التأثير على الأوضاع والمصالح الاقتصادية والاجتماعية أو البيئية، فضلاً عن مسئوليتها في تقديم الحلول تجاه حاجات المجتمع وقضاياه. ولن تكون الدولة ومؤسساتها وأعمالها ناجحة إلا إذا دخلت في حوار مستمر مع أولئك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون دورها مرناً وفقاً لكل حالة ومرحلة يمر بها الاقتصاد، وفي ضوء التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وعادة ما تنبع الضغوط لتغيير دور الدولة من مصادر ثلاثة تتمثل أولاً في المواطنين الذين يريدون وجوداً أكبر للحكومة والاستجابة لمطالبهم واحتياجاتهم، وثانياً القطاع الخاص الذي يطالب بحرية أوسع للأسواق وقوانينها، وأخيراً التأثيرات الخارجية الناتجة عن تطورات واتجاهات اجتماعية واقتصادية عالمية أو إقليمية. كما يعتبر الحوار مع الأحزاب السياسية وداخلها أمراً ضرورياً لإشراكها في صنع القرار وخاصة القرارات بعيدة المدى.، وفي ضوء هذا الحوار تقوم الدولة بمراجعة دورها على صعيد النشاط الاجتماعي والاقتصادي، سواءً بإعادة توجيهه وتشكيله أو تقليصه أو توسيعه وكذلك تحديد ما ستقدمه الدولة من سلع وخدمات عامة، ومعرفة ما هو مقبول اجتماعياً.

كما أن تحديد دور الدولة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب أيضاً بيان نطاق كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك مراجعة تلك الأدوار من وقت لآخر في ضوء التطورات المحلية والخارجية والتكيف مع المتغيرات العميقة في المجتمع وفي سوق العمل، والاستفادة من المرونة التي يوفرها هذا النظام الاقتصادي في تحقيق التوافق المجتمعي على السياسات والقرارات الاقتصادية الهامة، مع توفير أساسيات لهذا التوافق، أهمها شروط الإطار العملي، إذ أن توفر القوانين اللازمة والقضاء المستقل واحترام حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية والمشاركة في صنع القرار، مع إحداث تغيير ايجابي ونوعي في أسلوب الإدارة وإزالة ما اقترن بها من بيروقراطية وفساد، كلها شروط لا غنى عنها في توفير نظام توجيهي طويل الأمد للأنشطة الاقتصادية. وبدون هذا الإطار العملي الواضح والمقبول اجتماعياً، سوف تسعى جهات اقتصادية عديدة إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والحصول على مزايا على حساب الآخرين أو حتى على حساب المجتمع كله.

الخلاصة، أننا حين نتفق على عملية التحول في اليمن نحو اقتصاد السوق الاجتماعي بمبررات عقلانية ومنطقية وتوجيهه نحو الصالح العام، نؤكد على دور الدولة في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحولها بشكل عام من العمل المباشر في النشاط الإنتاجي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي مع تواجدها الفاعل في المجالات الإستراتيجية أو التي يحجم القطاع الخاص عن ممارستها. فالتحديات التي تواجه الدولة بنيوية تتطلب تحقيق التنويع والتوازن في هيكل الناتج المحلي وتصحيح اختلالات سوق العمل، وإصلاح الموازين العامة والسياسة النقدية وأدواتها، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة. كما أن تدخل الدولة لا يقتصر على تصحيح فشل السوق وإنما أيضاً إعادة توزيع الدخل والثروة، ودعمها للمجالات الاجتماعية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

اثناء لقائه بالسفير البريطاني

محافظ الحديدة يثمن الدعم البريطاني الاقتصادي والإنساني لليمن

■ ،،الثورة/ يحيى كرد

ثمن المهندس أكرم عطية محافظ محافظة الحديدة الدعم الذي تقدمة المملكة المتحدة لليمن من خلال تمويلها ورعايتها للعديد من المشاريع التنموية والاقتصادية الإنسانية التي تدعمها بريطانيا وسعيها المتواصل لحفظ الأمن والاستقرار في اليمن.

وأشار عطية خلال لقائه سفير بريطانيا في اليمن نيكولاس هويتون أن اليمن يثمن ويقدر كل ما يقدمه الأصدقاء البريطانيون من خبرات ومد يد العون والمساهمة في البنية التحتية والمساعدات في مجال الأمن والاستقرار.

وأكد المحافظ على أن محافظة الحديدة تتمتع بالعديد من المميزات وفرص الاستثمار ضمن البرنامج الاستثماري للمحافظة إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به المحافظة من خلال امتلاكها للمقومات الاستثمارية وخاصة في المنطقة الصناعية إلى جانب كون الحديدة كميناء في البحر الأحمر يتوجب وجود التأمين الملاحي الدولي ومنظومات الرقابة الدولية لمنع أي خروقات قد تحدث في المنطقة وما نأمله من الأصدقاء البريطانيين إلى النظر في هذا الجانب بنوع من الاهتمام كما عودونا باستمرار.

ونوه المحافظ عطية بأن قيادة المحافظة وبالتعاون مع قيادة اللقاء المشترك في المحافظة عملت على أن تكون محافظة الحديدة أكثر المحافظات هدوءا وأمنا واستقرارا خلال الأزمة التي عصفت باليمن ولم تحدث أي مواجهات عنيفة كما حدث في بعض المحافظات الأخرى.

وكان السفير البريطاني نيكولاس هويتون أكد على أن هذه الزيارة تأتي ضمن الاهتمام الكبير ومساعدة الحكومة الانتقالية للخروج من المرحلة السابقة.

مشيرا أن التحدي ما زال قائما و كبيرا وهناك أمل في خروج اليمن من هذه الأزمة خلال الفترة الانتقالية بإجراء الانتخابات في العام ٢٠١٤م.

منوها بأن مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخراً في العاصمة السعودية الرياض يسعى إلى الخروج برؤية واضحة نحو التوجه العام لليمن وتسعى بريطانيا مع بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدات الكافية لليمن حتى يخرج اليمن من الأزمة التي يعيشها كون الوقت الحالي حاسماً ومهماً لمساعدة اليمن وهذه الزيارة لمحافظة الحديدة تأتي للخروج برؤية واضحة حول التحديات التي تواجه قيادة محافظة الحديدة والتعرف على كيفية تقديم المساعدة من قبل السفارة البريطانية.

من جانبها أكدت السيدة كيت مسئولة التنمية الخاصة باليمن في السفارة البريطانية أن الدعم الذي حصلت عليه اليمن في مؤتمر المانحين والبالغ ٦ مليارات و٤٠٠ مليون دولار سوف تذهب إلى الأولويات في مجال الصحة والمياه وسيكون للجانب الإنساني الحظ الأوفر من ذلك الدعم، مشيرة إلى أن التحدي الذي يواجه الاتحاد الأوروبي هو كيفية وضع الاولويات لإنفاق هذا الدعم في اليمن.

حضر اللقاء حسن أحمد هيج أمين عام المجلس المحلي ومحمد عبده الفاشق الوكيل المساعد للمحافظة والعقيد الركن/ محمد أمين المقالح مدير أمن المحافظة وعبدالجليل ثابت رئيس الغرفة التجارية والصناعية اليمنية ومحمد أبوبكر إسحاق رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الأحمر.

٤١,٧ مليار ريال قيمة التداول النقدي بمنطقة بريد الحديدة

■ ،،الثورة / الحديدة / غمدان أبوعلي

بلغ إجمالي التداول النقدي بمنطقة بريد الحديدة خلال الفترة من يناير – يونيو من العام الحالي ٢٠١٢م ٤١ مليارا و٧٧٩ مليوناً و٥٠١ ألف ريال بزيادة عن الفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠١١م بلغت ٨ مليارات و٤٣٣ مليونا و١٢١ألفاً و٢٨ ريالاً بنسبة نمو ٢٥٪.

وأوضح مدير عام هيئة منطقة بريد الحديدة نجيب سيف المقطري في تصريح لـ (الثورة) أن من بين المبالغ النقدية المتداولة خلال الفترة المذكورة بلغت (١٩) ملياراً و(٤٦٢) مليوناً و(١٥٩) ألف ريال والتوفير البريدي (٤) مليارات و(٩٠٢) مليون و(٨٢٠) ألف ريال والتحاصيل للغير مليارين و(١١٩) مليوناً و(٢٣) ألف ريال والحسابات الجارية مليارين و(١٤٦) مليوناً و(٤١) ألف ريال وصرف المعاشات (٤) مليارات و(٧٤٤) مليوناً و(٣٨٧) ألف ريال ومرتبات الجهاز الحكومي (٨) مليارات و(٣٩٨) مليوناً و(٨٩٧) ألف ريال وبنسبة نمو عن المقابل في الخدمة الأولى ٤٠ ٪ والثانية ٣٣ ٪ والثالثة ٩ ٪ والرابعة ٢٢ ٪ والخامسة ٩ ٪ والسادسة ١٤ ٪.

وأشار المقطري إلى أن إجمالي عدد الحوالات الصادرة من فروع مكاتب بريد المنطقة خلال النصف الأولى من العام الجاري ٢٠١٢م بلغ (١٣٣) ألفاً و(٢٧) حوالة صادرة بمبلغ (٧) مليارات و(٩٥٧) مليوناً و(٧٦٤) ألف ريال والمدفوعة (٢٠٢) ألف و(٤٧٧) مدفوعة بمبلغ (١١) ملياراً و(٤٨٦) مليوناً و(٣٩٤) ألف ريال وأكد أن إيداعات التوفير شهدت نمواً بلغ ٧٤ ٪ وبمبلغ مليارين و(٧٦٥) مليوناً و(٤٦١) ألف ريال وبفارق بلغ ملياراً و(١٨١) مليوناً و(٧٧٦) ألف ريال عن الفترة المقابلة من العام ٢٠١١م فيما حققت المسحوبات انخفاضاً بفارق (٢٧٠) مليوناً و(٨٤١) ألف ريال عن المقابل.

محافظ تعز يوجه بالتحقيق في قضية فساد كهرباء شرعب الرونة

■ تعز/أحمد النويهي

وجه محافظ محافظة تعز في مذكرة موجهة إلى مدير مديرية شرعب الرونة استدعاء الهيئة الإدارية لمشروع كهرباء بني سميع وبني زياد وإدارة كهرباء الحرية مع من يراه من المجلس المحلي بالمديرية بالحضور إلى لجنة التخطيط والتنمية والمالية بالمحافظة وذلك بعد أن قدمت شكاوى بإدارتي المشروعين .

وكان وكيل المحافظة لشئون شرعب "عبدالله امير" قد وجه في وقت سابق مذكرة إلى مدير المديرية لضبط القائمين على مشروع كهرباء بني زياد وبني سميع والنظر في الشكوى المقدمة من ابناء المنطقة والتي نشرت في العديد من وسائل الاعلام ويطالبون فيها بإحالة إدارة المشروع والمتورطين في تحويل المشاريع الحكومية إلى قطاع خاص ونهب للمال العام إلى الجهات المختصة وتشكيل لجنة جديدة من الشباب الجيدين والعاطلين عن العمل. الا ان ذلك لم يتم.

ويؤكد المواطنون في شكاويهم قيام إدارة امن المديرية بإرسال افراد لقطع الكهرباء عن منازل المواطنين الذين رفضوا التعامل مع إدارة المشروع لكونها تقوم باستفزازهم بدفع مبالغ مالية كبيرة تصل إلى ٦٥ الف ريال في بعض القرى يدفعها المواطن لإدخال الكهرباء إلى منزله إلى جانب الرسوم الشهرية التي تم رفعها من ٧٠٠ريال إلى ١٢٠٠ ريال تأمينا للمشروع فيما يتم احتساب مبلغ ٢٦٠ ريال عن كل وحدة.

متهمين الإدارة بأنها تقوم بربط عشوائي لمناطق لغرض استلام مبالغ كبيرة يفوق الطاقة التوليدية للمولدات مما يعجل بإتلافها نتيجة الضغط المتزايد عليها جراء الاستهلاك والتمديد العشوائي والذي يتم بدون اشراف فني، وهذا بحسب شكوى المواطنين مخالف لخطة كهرباء الريف التي تنص بضرورة الربط باقرب نقطة تلتقي بالخط العمومي الموجودة في جبل بني سليم المتصل بالمحطة الكائنة في منطقة الوضيحة المعدة في الخطة المتضمنة ربط مشروع بني زياد وبني سميع بالخط الرئيسي، ويؤكد الموطنون سعي إدارة المشروع لمنع ايصال الكهرباء العمومي الذي سيجعل المبالغ المحصلة تصل إلى خزينة الدولة بدلا من ذهابها إلى جيوب اشخاص محدودين كما هو حاصل الآن.

كما طالب أبناء "شرعب الرونة" في شكواهم بإحالة القائمين على المشروع إلى نيابة الاموال العامة لمحاسبتهم على الاموال الطائلة التي نهبوها طيلة الثلاث سنوات الماضية من عمر المشروع حسب الشكوى، وكان المواطنون قد نفذوا اعتصامات متواصلة منذ مطلع مايو الجاري امام مقر المشروع ومبنى المجلس المحلي والذي قاموا بإغلاقه احتجاجا على تهميش مطالبهم، وكان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتعز قد أصدر تعميما إلى كافة مدراء المديريات في المحافظة طالبهم بإلزام المختصين في مشاريع المياه والكهرباء، للقيام بإعداد الحسابات الختامية السنوية وفقا للأنظمة المحاسبية المعمول بها، وبناء على قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م المادة ١٦٨ والمواد ٢٨٦،٢٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.

وحث الجهاز في تعميمه – والذي يوجه لأول مرة – كافة المديريات بموافاته بنسخ من تلك الحسابات.

الجدير بالذكر أن هذا الت